

Distr.
GENERAL

S/1999/1223
6 December 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



التقرير الأول عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

أولا - مقدمة

١ - أنشأ مجلس الأمن، بموجب الفقرة ٨ من قراره ١٢٧٠ (١٩٩٩)، المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وأسند إليها ولاية عامة تتمثل في التعاون مع حكومة سيراليون ومع الأطراف الأخرى في اتفاق لومي للسلام المبرم في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩ تنفيذا للاتفاق، والمساعدة في نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، والاضطلاع بمهام أخرى مبينة في تقريره إلى مجلس الأمن المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ (S/1999/1003).

٢ - وطلب إليّ مجلس الأمن، بموجب الفقرة ٢٦ من القرار نفسه، أن أقدم إلى المجلس كل ٤٥ يوما تقريرا يشمل المستجدات التي تطرأ على حالة عملية السلام والظروف الأمنية على أرض الواقع، وحجم النشر المستمر لأفراد فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويُقدم هذا التقرير وفقا لذلك الطلب وهو يشمل التطورات التي جددت حتى ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

ثانيا - التطورات السياسية

٣ - رغم إحراز تقدم ملموس في تنفيذ اتفاق لومي، فإن الحالة العامة في البلد لا تزال غير مستقرة. فبعد عودة فوداي سِنكوه قائد الجبهة المتحدة الثورية لسيراليون، وجوني بول كوروما قائد المجلس الثوري للقوات المسلحة، إلى فريتاون في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، قام الرجلان كلاهما بسلسلة من الزيارات للالتقاء بالمقاتلين وتعريفهم باتفاق لومي وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وزارا معا لونغي في ٨ تشرين الأول/أكتوبر وبورت لوكو في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. وقاما بزيارات لاحقة لمواقع أخرى على انفراد بسبب ازدياد حدة التوتر بين الجبهة المتحدة الثورية لسيراليون والمجلس الثوري للقوات المسلحة. وزار السيد سِنكوه مواقع الجبهة المتحدة الثورية لسيراليون في بويدو ودارو، وسيفبويما وماكيني وماغبوراكّا، بينما التقى السيد كوروما بالمقاتلين السابقين في جيش سيراليون في منطقة مرتفعات أوكرّا.

٤ - وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن الرئيس أحمد تيجان كبا تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، التي تضم ٢٠ وزيرا (منهم أربعة من أعضاء الجبهة المتحدة الثورية/المجلس الثوري للقوات المسلحة)؛ وخمسة وزراء دولة؛ و ١٣ نائب وزير (منهم أربعة من أعضاء الجبهة المتحدة الثورية/المجلس الثوري للقوات المسلحة). وبعد أن أقر البرلمان المعيّنين الجدد، أدى أعضاء الحكومة القسم في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر. ومنذ ذلك التاريخ ظل مجلس الوزراء الجديد يجتمع بانتظام لتأدية مهامه بموجب الدستور. بيد أن الحكومة الجديدة لم تصدر الكثير من البيانات السياسية.

٥ - وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر أيضا، عيّن الرئيس كبا السيد سينكوه رئيسا للجنة إدارة الموارد الاستراتيجية والتعمير الوطني والتنمية الوطنية، وعيّن أيضا السيد كوروما رئيسا للجنة تعزيز السلام. ومع أن اللجنتين لم تُنشأ بعد، فقد عرض السيد كوروما بالفعل آراءه بشأن تنظيم أعمال لجنة تعزيز السلام، وهي هيئة الرصد المركزية المكلفة بالإشراف على تنفيذ اتفاق لومي وتيسير هذا التنفيذ. وقرر البرلمان إنشاء أمانة تنفيذية للمساعدة في عمل لجنة إدارة الموارد الاستراتيجية والتعمير الوطني والتنمية الوطنية.

٦ - وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، جرى تسجيل الجبهة المتحدة الثورية بصورة مؤقتة، بوصفها حزب الجبهة المتحدة الثورية في فريتاون لدى اللجنة الوطنية المؤقتة للانتخابات. وسيصبح التسجيل رسميا حالما يستوفي الحزب جميع معايير الحزب السياسي، مثل أن يكون له دستور ومقر للحزب. وأعلن السيد سينكوه عند التسجيل أن جميع القادة الميدانيين الرئيسيين التابعين له سيتولون الآن مسؤولية فروع الحزب في مناطق عمليات كل منهم. وينبغي للجبهة المتحدة الثورية الآن أن تمنح الأولوية الكاملة لتحويلها إلى حزب سياسي خالص وهي جهود جديدة بالدعم والتشجيع.

ثالثا - الحالة العسكرية والأمنية

٧ - بعد فترة اتسمت بهدوء نسبي، تدهورت الحالة العسكرية والأمنية في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر نتيجة تزايد ارتكاب عناصر متمردة انتهاكات لوقف إطلاق النار ولحقوق الإنسان. وفي مطلع تشرين الأول/أكتوبر، نقلت الجبهة المتحدة الثورية عدة مئات من مقاتليها من كيلاهون إلى ماكينى، العاصمة الإقليمية للمحافظة الشمالية ونقطة العبور الرئيسية في شمال البلاد. وشنّت قوات الجبهة المتحدة الثورية في وقت لاحق هجمات على ماكينى، التي كان يشترك في السيطرة عليها سابقا الجبهة المتحدة الثورية والمجلس الثوري للقوات المسلحة، واستولت عليها قوات الجبهة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وتفيد الأنباء بأن عناصر المجلس الثوري للقوات المسلحة قد انسحبت صوب الشمال بعد أن حثها السيد كوروما على ذلك. واندلع القتال في وقت لاحق بين الجبهة المتحدة الثورية والمجلس الثوري للقوات المسلحة حول لونسار وروغبيري. ولاحقت الجبهة المتحدة الثورية مجموعات المجلس الثوري للقوات المسلحة المنسحبة من ماكينى صوب الشمال وهي تسيطر الآن على جزء هام من محور ماكينى - كابالا إلى الجنوب من مدينة كابالا وهي إحدى الموقعين الوحيدين في المحافظة الشمالية اللذين تسيطر عليهما الحكومة.

٨ - وقد أدانت لجنة الرصد المشتركة هذه الانتهاكات الجسيمة لوقف إطلاق النار واحتج عليها بشدة ممثلي الخاص في بيانات عامة. وناشد الزعماء الإقليميون، من بينهم الرئيس أولتوسيون أوباسانجو رئيس نيجيريا، أيضا الطرفين أن يوقفا المواجهة العسكرية بينهما. ولا تزال الجبهة المتحدة الثورية تسيطر حتى الآن على ماكينى كما أن حركة القوات لا تزال مستمرة. وقد باءت الجهود الرامية إلى إعادة وجود لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في هذه المدينة بالفشل عندما سحبت سرية من قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ردا على البيانات العامة العدائية التي أدلى بها فوداي سنكوه وسام بوكاري. غير أن هذه السرية ذاتها نُشرت في لونسار في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

٩ - وفي يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، جرى تبادل للنيران بين قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة من العناصر السابقة في جيش سيراليون كانت قد أغارت على قرية ببيل الواقعة على بعد ٢٠ كيلومترا إلى الشرق من لونغي. وجرح جندي غاني تابع للفريق وقتل متمرّد في ذلك الحادث.

١٠ - ولم تصبح لجنة الرصد المشتركة، التي ظلت تجتمع بانتظام منذ شهر تموز/يوليه ١٩٩٩ برئاسة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، جاهزة للعمل تماما إلا منذ فترة وجيزة بعد أن عينت الجبهة المتحدة الثورية عضوا دائما في اللجنة. كما أن الجبهة المتحدة الثورية لم تتعاون في البداية مع لجان رصد وقف إطلاق النار المنشأة بمساعدة الأمم المتحدة في مناطق كينيا وبو وبورت لوكو وهاستينغز وهددت موظفي بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وأفراد فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عندما طلب إليها إتاحة الوصول إلى بعض المناطق التي تسيطر عليها الجبهة للاضطلاع بأنشطة لجان رصد وقف إطلاق النار وبمهام أخرى. بيد أن تعيين ممثلي المجلس الثوري للقوات المسلحة والجبهة المتحدة الثورية في لجان رصد وقف إطلاق النار قد تم الآن، وسيجري تعريضهم بمهامهم في مطلع شهر كانون الأول/ديسمبر. ووقعت حادثتان تتعلقان باحتجاز دوريات تابعة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون لوقت قصير من قبل الجبهة المتحدة الثورية في سيغبويما وبويدو نتيجة لإصرار الجبهة على ألا تتم أي حركة دون إذن صريح منها.

١١ - وما برحت قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تؤدي مهامها الحيوية في توفير الأمن في فريتاون ولونغفي وفي مناطق جديدة كثيرة في الأجزاء الجنوبية من البلد. ووقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير بعض الاشتباكات بين قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعات صغيرة من المتمردين المسلحين. وظل فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضا على اتصال بالقادة الميدانيين للجبهة المتحدة الثورية/المجلس الثوري للقوات المسلحة وقدمت إلى الحكومة بعض المساعدات في مجال السوقيات ذات صلة بجهود السلام بما في ذلك الزيارات التي قام بها السيد سنكوه والسيد كوروما إلى المناطق الريفية. وقدم فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضا الدعم لتيسير المساعدة الإنسانية ولمساعدة المختطفين الذي أخلي سبيلهم والمشردين. وظل المراقبون العسكريون ببعثة

الأمم المتحدة في سيراليون يعملون في تعاون وثيق مع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في رصد الحالة العسكرية والأمنية في سيراليون وفي تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

رابعاً - نزع السلاح والتسريح

١٢ - باشر الرئيس كبه برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج رسمياً في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، عندما قام، في فريتاون، بنزع سلاح عدد رمزي من مقاتلي القوات المتمردة السابقة وقوات الدفاع المدني. وبدأت المرحلة الأولى من البرنامج في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، بفتح أربعة مراكز جديدة للتسريح في بورت لوكو (ومراكز مستقلة للجبهة المتحدة الثورية/المجلس الثوري للقوات المسلحة وقوات الدفاع المدني)، وفي دارو (للجبهة المتحدة الثورية/المجلس الثوري للقوات المسلحة)، وفي كينياما (قوات الدفاع المدني)، بالإضافة إلى المعسكر الموجود منذ عهد بعيد في لونغي. وفي كل منطقة، بدأ تشغيل عدة مواقع استقبال وهي مجهزة لنزع سلاح المقاتلين قبل نقلهم إلى مراكز التسريح. وقد نشرت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون ما بين ١٢ و ٢٥ مراقبا عسكريا في كل موقع، وهي تعمل بتعاون وثيق مع الحكومة، وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وإدارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية.

١٣ - وكانت الاستجابة الأولية لبدء برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ضعيفة جداً. إلا أنه بعد أن وجه السيد سنكوه نداء آخر في ٢٥ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى مقاتلي الجبهة المتحدة الثورية في بورت لوكو ولونسار، ارتفع عدد المقاتلين السابقين للجبهة الملتحقين بمعسكر نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في بورت لوكو ارتفاعاً كبيراً، مما نجم عنه قدر من الضغط على إدارة المعسكر. وحتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، كان قد سجل في مراكز التسريح، من أصل ٤٥ ٠٠٠ مقاتل، ٦٥٨ من المجلس الثوري للقوات المسلحة/جيش سيراليون السابق، و ٤٦٩ ١ في الجبهة المتحدة الثورية، و ٥١٨ من المقاتلين السابقين لقوات الدفاع المدني، بالإضافة إلى ٥٧٢ ١ من المقاتلين السابقين المسجلين في لونغي ومن بين المقاتلين السابقين كان ٤٥٤ من المجلس الثوري للقوات المسلحة/جيش سيراليون السابق/الجبهة المتحدة الثورية و ٩٢ من المقاتلين السابقين لقوات الدفاع المدني من الأطفال. وحتى ٢ كانون الأول/ديسمبر، بلغ مجموع عدد المقاتلين السابقين المسجلين في مواقع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ٢١٧ ٤ شخصا، وبلغت نسبة الأسلحة التي جرى تسليمها إلى المقاتلين السابقين نحو ١ إلى ٤. وأشار السيد سنكوه إلى أن الجبهة المتحدة الثورية قد تعلق مشاركتها في عملية نزع السلاح نظراً للاستجابة الضعيفة للمجموعات الأخرى.

١٤ - وحتى الآن، لم يتقدم أي من مقاتلي الجبهة المتحدة الثورية لنزع السلاح في المناطق الواقعة ضمن معقلها الشرقية القريبة من دارو. وتنضوي هذه القوات تحت القيادة المباشرة لسام بوكاري، وهو من القادة الرئيسيين للجبهة المتحدة الثورية، الذي قال علناً إن القوات الموجودة تحت قيادته لن يُنزع منها السلاح ما لم تنسحب القوات النيجيرية التابعة لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من البلد. وقال أيضاً إنه سيقاوم أي محاولات قد تقوم بها قوات الأمم المتحدة لنزع السلاح بالقوة.

١٥ - وعلى الرغم من التقدم المبين أعلاه، لا تزال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تتعثر بسبب عدة مشاكل أمنية وتنظيمية. وأدى التحرك المستمر لقوات الجبهة المتحدة الثورية والقتال الدائر في ماكينى إلى تعميق الشعور بعدم الثقة بين المتمردين، مما حال دون تهيئة جو من الثقة يشجع المقاتلين السابقين على الانضمام إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعلى الرغم من النداءات العامة التي وجهها السيد سنكوه، لا يزال التزام الجبهة المتحدة الثورية ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مثارا للشك. ويسود أيضا بين المقاتلين عدم الفهم لأحكام برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولا سيما فيما يتعلق بالدعم المالي والأحكام المتعلقة بإعادة الإدماج، التي تتطلب تعزيزا فوريا للبرامج الإعلامية ذات الصلة. ولقد زادت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون، من جهتها، الجهود الإعلامية التي تبذلها دعما للعملية السلمية.

١٦ - وفي الفترة الأخيرة، حصلت بين المقاتلين السابقين في مركزي التسريح في لونغي وبورت لوكو عدة حوادث شغب مثيرة للقلق، نجمت عن الافتقار إلى المعلومات بشأن برنامج إعادة الإدماج من ناحية، ولأن المقاتلين السابقين قد قضوا عدة أسابيع أو عدة شهور في المعسكرات دون الحصول على أي مساعدة مالية لتغطية النفقات البسيطة أو للإنفاق على الأسر والمعاليين الذين غالبا ما يرافقونهم إلى مراكز التسريح. وتنبغي معالجة هذه المسائل على سبيل الاستعجال ليس من أجل منع حدوث أعمال الشغب بين المقاتلين السابقين فحسب، بل لجعل برنامج نزع السلاح أكثر استقطابا لأولئك الذين لم يسلموا سلاحهم بعد. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم التعجيل بعملية التسريح لتفادي تواجد المقاتلين السابقين مدة طويلة في المعسكرات. وسيحدث تأخير بالغ ما لم يوضع برنامج شامل لإعادة الإدماج وما لم تتخذ الترتيبات اللازمة.

١٧ - واضطلعت اللجنة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهي الهيئة الرئيسية المعنية باتخاذ السياسات التي تمثل جميع الجهات الرئيسية ذات المصلحة (الحكومة، والجبهة المتحدة الثورية، والمجلس الثوري للقوات المسلحة، والأمم المتحدة، وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وممثلو الجهات المانحة)، بعقد اجتماعات أسبوعية لاستعراض سبل التعجيل بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتوجيه البرنامج. ونتيجة لذلك، جرى تعزيز الجهود في مجال زيادة الوعي، وتلقت قيادة الجبهة المتحدة الثورية/المجلس الثوري للقوات المسلحة تشجيعا شديدا لكفالة أن تشارك قواتها في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وكذلك حددت اللجنة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يوم ١٥ كانون الأول/ ديسمبر موعدا لانتهاؤ مرحلة نزع سلاح جميع المقاتلين السابقين.

١٨ - ونظرا لأن المعسكرات في بورت لوكو أصبحت ممتلئة بالكامل، تبذل الجهود الآن لإقامة مراكز تسريح في كامبيا وماكينى وماغبوراك، بانتظار تعاون الجبهة المتحدة الثورية من جديد. ومع زيادة عدد المقاتلين السابقين المنضمين إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، اتضحت الحاجة إلى تنسيق شديد ووجود قيادة قوية للمحافظة على خط سير العملية وعلى مستوى من الاستقرار في كل أنحاء البلد.

ولذلك أوجه نداءً إلى حكومة سيراليون، والجماعات المتمردة، وجميع الوكالات المعنية، من أجل زيادة جهودها للتعجيل بتنفيذ البرنامج.

١٩ - وبناءً على تقديرات البنك الدولي، بلغ الدعم المالي المقدم إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، حتى ٢ كانون الأول/ ديسمبر، ٥,٦ ملايين من دولارات الولايات المتحدة من الموارد التي التزمت المملكة المتحدة بتقديمها للصندوق الاستئماني المتعدد المانحين الذي يديره البنك الدولي بالنيابة عن الحكومة، و ٤,٣ ملايين من دولارات الولايات المتحدة إضافية من التبرعات المعلنة المؤكدة للصندوق الاستئماني المتعدد المانحين من حكومات النرويج (١,٧ مليون واحد من دولارات الولايات المتحدة)، وألمانيا (١,٦ مليون واحد من دولارات الولايات المتحدة)، وكندا (١,٧ مليون من دولارات الولايات المتحدة)، وإيطاليا (٠,٦ مليون من دولارات الولايات المتحدة). وقد تم توفير نحو ١٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة بواسطة الدعم الموازي أو الدعم المشترك التمويل ويشمل ذلك المبلغ ٧ ملايين من دولارات الولايات المتحدة من البنك الدولي من خلال مشروع لإعادة الإدماج والتأهيل للمجتمعات المحلية، و ٣,٥ ملايين من دولارات الولايات المتحدة من إدارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية من أجل إدارة المعسكرات، واقترح تقديم مبلغ ٢,٧ مليون من دولارات الولايات المتحدة من برنامج الأغذية العالمي من أجل تقديم الغذاء للمقاتلين السابقين الموجودين في المعسكرات، ونداء بمبلغ مليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل الأنشطة التي تستهدف المقاتلين السابقين من الأطفال في عام ٢٠٠٠. وقد أتاحت حكومة اليابان مبلغ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من خلال الصندوق الاستئماني للأمم المتحدة لأنشطة برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومع أن المساهمات المقدمة تمثل شواهد مشجعة على التزام المجتمع الدولي بمساعدة شعب سيراليون، فإنني أود أن أعيد التأكيد على ندائي القوي الموجه إلى الجهات المانحة من أجل المساهمة في الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين التابع للبنك الدولي وذلك لتغطية مبلغ الـ ٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة اللازم لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

خامسا - حقوق الإنسان

٢٠ - شهدت حالة حقوق الإنسان في سيراليون أيضا تدهورا واضحا في الأسابيع الأخيرة. ومنذ أوائل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، تفاقمت الهجمات التي تشنها العناصر المتمردة السابقة على المدنيين في المناطق الغربية من مرتفعات أوكرا، على طول الطريق بين لونغي وبورت لوكو، وكذلك في المناطق المجاورة لكابالا وفي أجزاء من كوانادوغو. وانطوت الهجمات في كثير من الأحيان على الاغتصاب والاختطاف والتحرش، فضلا عن نهب وتدمير الممتلكات. ولا يزال تواتر الهجمات الموجهة ضد المدنيين يعيق حرية الحركة في العديد من المناطق ويؤدي إلى تشريد السكان.

٢١ - ونجم بوجه خاص، عن القتال الدائر بين الجبهة المتحدة الثورية وعناصر جيش سيراليون السابق في ماكينى ولونسار، وفي المناطق الشمالية الأخرى، انتهاكات خطيرة لحقوق المجتمعات المدنية المحلية المتضررة. وخلال الاشتباكات في ماكينى ولونسار، قتل عدد من المدنيين، واغتصبت النساء، وعم النهب

بما في ذلك نهب ممتلكات المنظمات الإنسانية. وفي تشرين الأول/أكتوبر، منعت عناصر الجبهة المتحدة الثورية مجموعة من العاملين في المجال الإنساني، تضم حوالي ٤٠ شخصا، من مغادرة ماكني لمدة أربعة أيام. وتفيد معلومات وردت في الأسابيع الأخيرة من ماكني ولونسار، وكذلك من مناطق أخرى واقعة تحت سيطرة الجبهة المتحدة الثورية، مثل ماغبوراكافادوغو، أن السكان المدنيين المتبقين يخضعون لنظام قاس من السيطرة المدنية، ينطوي على عقوبات قاسية، بما فيها الإعدام أو التهديد بالإعدام لمن يتهمون بارتكاب جرائم، وفرض اتاوات باهظة على الأغذية. وقد تعرض موظفو المنظمات الإنسانية، الوطنيون منهم والدوليون، لعمليات التهديد والتخويف. واضطرت إحدى المنظمات إلى وقف أنشطتها في ماكني في أعقاب التهديدات التي وجهها لموظفيها السيد سنكوه وكبار المسؤولين في الجبهة المتحدة الثورية، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٢ - وعلى الرغم من التعهدات المقدمة في إطار اتفاق لومي والتأكيدات اللاحقة، أظهرت الجبهة المتحدة الثورية والمجلس الثوري للقوات المسلحة ممانعة بالغة للإفراج عن الأشخاص المختطفين من بالغين وأطفال. وحتى الآن لم يفرج سوى عن حوالي ١ ٠٠٠ شخص من البالغين والأطفال. ولا تزال هناك أعداد كبيرة من المعتقلين. فعلى سبيل المثال، سجل فقدان أكثر من ٢ ٠٠٠ طفل من المنطقة الغربية منذ الغزو الذي قام به المتمردون في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. ولا يزال الأطفال المقاتلون، بمن فيهم المختطفين، يَزج بهم حتى الآن في المعارك، ففي تشرين الأول/أكتوبر الماضي أصيب عدد من الأولاد البالغين من العمر ١٥ عاما في المعارك التي دارت مع عناصر من المجلس الثوري للقوات المسلحة.

٢٣ - وتبذل جهود جديرة بالثناء إقامة قوة شرطة فعالة وديمقراطية في سيراليون. وقد باشر المفتش العام للشرطة الوطنية، المعين حديثا، عددا من التحقيقات الهامة المتصلة بحقوق الإنسان وهو يدعو إلى رفع مستوى مراعاة حقوق الإنسان ضمن قوة الشرطة. وتقوم الأمم المتحدة بإعادة نشر فريق صغير من مستشاري الشرطة المدنية الذين سيضطلعون بتنسيق الجهود الدولية الأخرى من أجل إسداء المشورة إلى حكومة سيراليون ومسؤولي الشرطة المحليين بشأن الممارسات، والتدريب، وإعادة التزويد بالمعدات، وتعيين الأفراد فيما يتعلق بالشرطة.

٢٤ - وتعمل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون على نحو وثيق مع خبراء مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من أجل تيسير إنشاء لجنة بيان الحقيقة والمصالحة ولجنة حقوق الإنسان، المزمع إنشاؤها عملا بأحكام اتفاق لومي. وبناء على طلب من الحكومة، تقوم المفوضية السامية لحقوق الإنسان بوضع مشروع نظامين أساسيين لهاتين اللجنتين من أجل تقديمه إلى حكومة سيراليون. كما كلفت المفوضية خبيرا استشاريا بدراسة الصلة بين لجنة بيان الحقيقة والمصالحة واللجنة الدولية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المحتمل إنشاؤها.

سادسا - الحالة الإنسانية

٢٥ - ألغى تدهور الحالة الأمنية في كل أنحاء البلد المكاسب التي تم تحقيقها وحال دون زيادة التوسع في النشاط الإنساني على الرغم من الالتزامات التي تعهدت بها جميع الأطراف في اتفاق لومي للسماح بالتنقل في كل أنحاء البلد بدون عوائق. وبصفة خاصة، كانت الوكالات الإنسانية خلال الاشتباكات التي حدثت في شهر تشرين الأول/أكتوبر بين الجبهة المتحدة الثورية والمجلس الثوري للقوات المسلحة في ماكينى، هدفا لأعمال النهب والمضايقات. ولم يتم بعد إعادة جزء كبير من الممتلكات المسروقة. وأدى القتال أيضا إلى تشريد أكثر من ٥٠٠ مدني إلى كابالا وتعليق المساعدة المقدمة إلى المجموعات المستضعفة. ومما يثير القلق أن معدلات سوء التغذية المرتفعة التي تم تقديرها في السابق في مناطق أخرى في الأقاليم الشمالية والشرقية ظلت بدون معالجة.

٢٦ - وأُرغمت المنظمات الإنسانية التي حاولت العودة إلى القيام بالأنشطة في منطقة ماكينى بعد اشتباكات تشرين الأول/أكتوبر، على الانسحاب بسبب التهديدات والمضايقات التي كان مسؤولا عنها قادة الجبهة المتحدة الثورية. وبالإضافة إلى ذلك، نصب في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، كمين لعربة تملكها منظمة غير حكومية دولية على الطريق الواقع بين بورت لوكو - ولونغفي، وخطف ركابها وعوملوا معاملة سيئة. وأدت الهجمات المنتظمة على القرى في هذه المنطقة إلى زيادة عدد المشردين داخليا على طول الطريق بين بورت لوكو ولونغفي. وما زال انعدام الأمن على طول الطريق الرئيسي يعرقل إيصال الإمدادات الإنسانية.

٢٧ - وما زالت تبذل محاولات للوصول إلى هذه المناطق، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لتحسين الطرق بغية السماح بتوزيع الأغذية على نطاق واسع والاضطلاع ببرامج أخرى في الإقليم الشرقي. وواضح أنه بدون عمل متواصل ومقنع يقوم به قادة المجلس الثوري للقوات المسلحة والجبهة الثورية المتحدة لوضع حد لهذه الحوادث، سيظل تقديم المساعدة الإنسانية في الأقاليم الغربية والشرقية صعبا للغاية. كما أن تدهور حالة الأمن قد عطلت خطط بدء عمليات الرصد وتقديم المساعدة إلى المشردين والعائدين.

٢٨ - وفي الفترة من ٧ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، زارت بعثة مؤلفة من عدد من المانحين بقيادة كارولين ماكأسكي، المسؤولة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمانة العامة، سيراليون وغينيا لتحديد أفضل طريقة يمكن بها للجهات المانحة الدولية تقديم الدعم لعملية السلام. وبالإضافة إلى استكشاف إمكانية تقديم الدعم إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، سلّطت استنتاجات البعثة الضوء على ضرورة استجابة إنسانية سريعة وقوية إذا ازدادت إمكانية التنقل في البلد ازديادا كبيرا، بالإضافة إلى برنامج إعادة الإدماج الفوري للمحاربين السابقين مع تقديم الدعم إلى المجتمعات المحلية في سيراليون. وقد طلب النداء الموحد المشترك بين الوكالات لعام ٢٠٠٠، الذي استهل في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر في جنيف، التبرع بمبلغ ٧١ مليون دولار دعما للأنشطة الإنسانية.

سابعا - انتشار بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون

٢٩ - طبقا لقرار مجلس الأمن ١٢٦٠ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٩، يجري تعزيز العناصر المدنية في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون من خلال نشر موظفين إضافيين للشؤون السياسية، وموظفين في مجال حقوق الإنسان، فضلا عن إنشاء قسمين للإعلام والشؤون المدنية. ووصل رئيس الشؤون المدنية إلى فريتاون وبدأ وضع برنامج العمل، الذي سيكون له مكاتب في كل أنحاء البلد. وسوف يوفد قريبا مستشار أقدم لحماية الأطفال للتأكد من أن هناك اهتماما كافيا ومستمرًا بحقوق الأطفال وحمايتهم.

٣٠ - ويوجد في الوقت الراهن أكثر من ٢٠٠ مراقب عسكري وفريق طبي مؤلف من ١٥ عضوا في مقر البعثة في فريتاون، وهاستيغز، ولونغفي، وبورت لوكو، وبو، وكينما، ودارو. وحالما اعتمد مجلس الأمن القرار ١٢٧٠ (١٩٩٩)، أوفد فريق تقني تابع للأمم المتحدة إلى سيراليون في أواخر تشرين الأول/أكتوبر لمساعدة بعثة المراقبين في التحضير لنشر أفراد قوة الأمم المتحدة المأذون بهم وعددهم ٦٠٠٠. وعلى الرغم من ضيق الوقت المتاح في الجدول الزمني، فإن التحضيرات لنشر الوحدات العسكرية تقدمت بصورة فعالة، ويعود ذلك جزئيا إلى التعاون الممتاز لحكومة سيراليون. وبحلول منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، استكملت فرق الاستطلاع من الهند وكينيا عملها لنشر قواتها، ووضعت خططا لنشر الكتيبتين الهندية والكينية في كويدو/كايلاهون وماكينني/ماغبوركا بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر. وستضع القرارات النهائية لانتشار مختلف القوات في الاعتبار الظروف الأمنية على أرض الواقع. وفي الوقت نفسه، وصلت أول وحدة مؤلفة من ١٣٠ جنديا كينيا إلى فريتاون في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وتستمر التحضيرات للنشطة لانتشار القوات والمراقبين العسكريين الذين أرسلتهم حكومات نيجيريا وغانا وغينيا إلى البعثة. وتعتقد الأمانة العامة أنه سيكون من الضروري الإسراع في نشر هؤلاء الأفراد العسكريين. ويجري وضع اللمسات الأخيرة لاتفاق بشأن مركز القوات في المقر، وسوف يعرض قريبا على حكومة سيراليون.

٣١ - وواصل الممثل الخاص للأمين العام والفريق القطري التابع للأمم المتحدة عملهما لوضع أساليب تنفيذ الإطار الاستراتيجي لسيراليون. ويتوقع استكمال مشروع الخطة الأولية للإطار الاستراتيجي بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر.

٣٢ - وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عيّنت أولومي أدينجي (نيجيريا) ممثلا خاصا لي في سيراليون. وقد عمل السيد أدينجي في الآونة الأخيرة ممثلا خاصا لي في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعيّنت أيضا اللواء فيجاي كومار جيتلي (الهند) قائدا لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون. وينتظر من الرجلين أن يبدأ عملهما في فريتاون في النصف الأول من كانون الأول/ديسمبر. وأود أن أحيي بصفة خاصة ممثلي الخاص فرانسيس اوكيلو، الذي انتهت مدته والذي أدى أعماله في ظروف صعبة للغاية في كثير من الأحيان، وأعرب عن شكري له لما أبداه من حنكة أثناء العملية السلمية التي تضمنت التوقيع على اتفاق لومي.

٣٣ - مما لا شك فيه أنه تم إحراز قدر من التقدم في تنفيذ اتفاق لومي بعودة زعماء الجبهة المتحدة الثورية والمجلس الثوري للقوات المسلحة إلى سيراليون، وإنشاء حكومة وحدة وطنية، والتسجيل المؤقت للجبهة المتحدة الثورية بوصفها حزبا سياسيا، والزيادة الأخيرة في عدد المقاتلين السابقين الذين سجلوا أسماءهم في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٣٤ - غير أنه مما يشير قلقا بالغاً للغاية التجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان، وانتهاكات وقف إطلاق النار، بما في ذلك القتال بين الجبهة المتحدة الثورية والمجلس الثوري للقوات المسلحة، وقيام الجبهة بنقل واسع للجنود والأسلحة، واستهداف العاملين في المجال الإنساني، وأعمال العنف المستمرة الموجهة ضد شعب سيراليون والموظفين الدوليين أمر غير مقبول، وينبغي تحميل مرتكبيها مسؤولية أعمالهم. وعلى زعماء الجبهة المتحدة الثورية والمجلس الثوري للقوات المسلحة، فضلا عن القادة المحليين جميعهم أن يثبتوا بأعمالهم أنهم ملتزمون بعملية السلام، لا سيما بالوقف الكامل للأعمال العدائية واحترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، بما في ذلك الإفراج عن جميع المختطفين كما هو محدد في اتفاق لومي.

٣٥ - وعلى الرغم من أن تحسن الوضع بعض الشيء، فإن الأزمة الإنسانية في سيراليون في المجال الإنساني مستمرة بلا هوادة. وبالإضافة إلى ذلك، عانى بعض الموظفين الوطنيين والدوليين العاملين من المضايقات، بل حتى الاعتقالات على يد القوات المتمردة السابقة. ويلزم اتفاق لومي للسلام بوضوح جميع الأطراف السابقة في النزاع إفساح المجال أمام تقديم المساعدات الإنسانية بأمان وبدون عقبات. غير أنه ما زالت هناك عقبة تعترض عملية تقديم المساعدات نتيجة للإجراءات التعسفية والتهديدات. وينبغي أن يتوقف ذلك.

٣٦ - وبينما تسرع الأمم المتحدة في نشر قواتها في سيراليون، يتوقع من فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن يستمر في أداء دور حاسم من خلال القيام بالمهام الأمنية الوطنية فضلا عن تقديم المساعدة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كما هو مطلوب في اتفاق لومي. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين المحافظة على قوة تتسم بالمصداقية تتألف من عدة آلاف من الجنود. وأود أن أثنى على فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مرة أخرى لمواصلة جهوده دعما لحكومة سيراليون وشعبها. وعليه، أود أن أجدد ندائي القوي إلى المانحين لتقديم الدعم اللازم للفريق لكي يتمكن من أداء مهامه التي لا غنى عنها بصورة فعالة.

٣٧ - وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للمشاركة الهامة لزعماء المنطقة في عملية السلام في سيراليون وأود أن أشجعهم على مواصلة تقديم الدعم للجهود التي تبذلها حكومة سيراليون، والمجتمع الدولي، وغيرهم من أصحاب المصلحة لإحلال السلام في هذا البلد الذي ابتلي بالمصائب.

٣٨ - وهناك أيضا حاجة ملحة إلى تعزيز وتعجيل عملية نزع سلاح وتسريح وإعادة ادماج المقاتلين السابقين وزيادة تنسيق هذه الأنشطة الهامة. وأرحب بالتقدم الذي أحرزته حكومة سيراليون وبالمساهمات

القيمة التي قدمها مجتمع المانحين لا سيما حكومة المملكة المتحدة والبنك الدولي، في إنشاء المرافق اللازمة لتسريح المقاتلين. وأشجع جميع المعنيين على مواصلة جهودهم لبناء الثقة فيما بين الأطراف، وزيادة الوعي بالإجراءات والفوائد الناجمة عن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتحسين الروابط بين مختلف الخطوات في البرنامج. وسبق لي أن طلبت من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون أن تبذل قصارى جهدها لتدعم الجوانب الحاسمة في عملية السلام.

٣٩ - وسوف توضع الالتزامات التي تعهد بها الأطراف في اتفاق لومي موضع الاختبار في الفترة الحاسمة القادمة. والآن وقد وضعت الآليات الرئيسية لعملية رصد وقف إطلاق النار ونزع السلاح، فإن المسؤولية تقع على عاتق زعماء حركات المتمردين لدفع عملية السلام قدما في سيراليون. وتشارك الآن حركات المتمردين في الحكومة، وينبغي أن تعمل فيها من أجل إحلال سلام دائم. وأعتقد أن أية جهود مبذولة في هذا الصدد ستلقى الدعم من المجتمع الدولي. والأمم المتحدة مستعدة، بالتعاون الوثيق مع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لأن تؤدي دورها.

٤٠ - وأود مرة أخرى أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص، فرانسيس أوكيلو، ورئيس المراقبين العسكريين اللواء سوبهاش ك. جوشي، وإلى جميع الأفراد العسكريين والمدنيين في البعثة لما أبدوه من التزام راسخ وما بذلوه من جهود في ظروف صعبة للغاية.

— — — — —